الباب الرابع

الصراع واحتمالات الحرب

مشكلة المياه عالمية وحتى الآن لم تبدأ المشكلة فى شكلها المأساوي ولكن كل البوادر تؤكد إمكانية ظهورها على شكل مشكلة وقتية ثم تتحول إلى دائمة ثم إلى الصراع وبعدها مرحلة الحروب على المياه هذه دلائل واستنتاجات بعض الكتّاب والمفكرين ، ولكن لنبدأ بتحليل الوضع على ساحة الشرق الأوسط ، وكما سبق وحتى الآن إن كميات المياه فيها كافية وحسب القياسي العالمي ب 11 م مكعب للفرد الواحد في الشرق الأوسط ، تحليةَ ، أمطاراَ ، مياه جوفية أو سطحية ، الخزانات ، الأنهار والجداول الجارية ولكن الذي يحدث في بعض المناطق من الشرق الأوسط أن نوعية المياه لا تطابق والمقاييس العالمية لها ونوعية المياه ليست فقط محصورة الآن على منطقة الشرق الأوسط بل كل العالم يشهد تحولات مناخية من الاحتباس الحراري الذي أثّر على نوعيتها في زيادة الأملاح أو تلوثها بمكونات الكيماوية الآتية من المصانع في بعض الدول الصناعية أو بتلوث الإنساني نفسه نتيجة رمي الكميات الكبيرة من مياه الصرف الصحي ومنها إنها :

-نوعية المياه مهمة جداً لأنها تؤدي إلى تدهور الزمني لحياة الإنسان

وظهور أمراض عديدة.

-كمية المياه وتدفقاتها المتجددة لها تأثير كبير في الاستعمالات اليومية للفرد والمجتمع وحتى في البلد الواحد.

-الامدادات الزراعية: وهذه العمود الفقري لحياة المجتمع. فالزراعة تعني إمدادات الغذاء أولاً ، فالدورة الحياتية تتجدد من خلال الزراعة وتؤدي بالنتيجة إلى زيادة الاوكسجين الجوي ومن خلال عملية التركيب الضوئي ثانيا ، وثالثها اقتصاد البلد حيث أنّ إمدادات الغذاء تزيد الانتاج المحلي العام ومن ثم زيادة دخل الفرد.

-إمدادات الحاجات الصناعية : كل الانتاج الصناعي بحاجة إلى مياه التي تدخل جانبا كبيراً في الحصيلة النهائية للمادة المصنعة ماديةً كانت أو إستهلاكية.

-إدامة حياة الغابات وحياة الحيوانات وهذه مهمة جداً وبدونها تتقلص المساحة المزروعة في الاحراش والغابات ومما تؤدي إلى قلة الحيونات البرية ، وكل هذه العوامل لها تأثيرها في منطقة الشرق الأوسط ولو أخذنا أي بلد فيها مثل مصر والعراق على سبيل المثال لا الحصر سنجد هذه العوامل متأثرة فيها وتضاف عليها مشكلة أخرى وجديدة إذ هناك مشكلة قادمة وتتوسع في المدى البعيد لذا أخذتْ هذه الدول الاحتفاظ بمياهها الاقليمية وعدم الأخذ بمبدأ الدول المتشاطئة كما يحدث الآن في تركيا وسوريا والعراق أو كما بين سوريا وأردن وإسرائيل أو كما بين

مصر وأثيوبيا والسودان وغيرها من الدول فتركيا التي فيها منبع كبير لنهري دجلة والفرات حاولتْ جاهدة الحفاظ على مياهها الاقليمية ولهذا تم صرف المليارات من المال لبناء الخزانات والسدود والتي هي بحدود 21 مشروعا على النهرين المذكورين مما أدى إلى انحسار المياه في سوريا والعراق مع تردي في نوعية المياه فيهما، وكذلك بناء إيران سدود عديدة على أنهارها الصغيرة مما أدى إلى عدم وصول مياه هذه الأنهار إلى أرض العراق كمثل نهر الوند والكارون أما بين سوريا وأردن وإسرائيل فالمشكلة ما زالت قائمة حول تقاسم نهر الأردن وكذلك مشكلة تقاسم نهر النيل مازلت قائمة بين مصر والسودان وأثيوبيا.

حرب السدود على نهري دجلة والفرات

يقع سد ايليسو على نهر دجلة، وعلى بعد 50 كيلو مترا جنوبي مدينة سعرت التركية، ومن المتوقع أن يكون ارتفاع السد 36 مترا وسعة الخزن 46.7 وهو أحد المشاريع الثلاثة عشر التي تولد الكهرباء بالقوة المائية، وتعتزم الحكومة التركية إقامتها على نهري دجلة والفرات وكان من المقرر أن تقيمه مجموعة شركات بقيادة بريطانية.

وسد ايليسو هو ضمن مشروع جنوب شرقي الأناضول المعروف اختصارا بمشروع الغاب قرب الحدود مع سوريا والعراق ويتضمن مشروع الغاب إنشاء 22 سدا و17 محطة كهربائية على نهري دجلة

والفرات وبدأ العمل به سنة 1981 وينتظر إكماله بحلول العام 1012 ومن المتوقع أن يروي 8.5 مليون هكتار أي حوالي 19 % من مساحة الأراضي المروية في تركيا وسوف ينتج 118 مليار كيلو واط/ساعة أي 22% من الطاقة الهيدروكهرومائية لتركيا.

ويقع سد أتاتورك على نهر الفرات، ووضع الحجر الأساس له سنة 1981 ودشن في 24 يوليو 1992، وسد قره قايا يقع على الفرات كذلك، أما سد ايليسو وسد قرال قيزي، فيقعان على دجلة ويتكون مشروع غازي عينتاب من ثلاثة سدود ومشروع ادي بامان كهانا ويضم 5 محطات كهرومائية و4 سدود ومشروع جزرة ويضم سدا ومحطة كهرومائية ويروي سهل سيلوبي وسد بيره جك على الفرات وسد قره قاميش ويعد سد أتاتورك نقطة الارتكاز لمشروع الغاب، ويمثل السد الثالث في العالم من حيث قاعدته التي تبلغ 84.5 مليون متر مكعب، وتنتج محطته الكهرمائية 2400 ميغا واط وتروي مياه أنفاقه سهول حران وشانلي واورفة.

والمدير الإقليمي لمشروع (الغاب)قال أن البنك الدولي سيقدم قرضا بقيمة مائة مليون دولار، للمشاريع السبعة التي ستنفذ في سهول حران وشانلي أورفه ضمن الغاب ومن المقرر أن يضم سد ايليسو محطة كهرومائية تعمل بقوة مليار و200 مليون ميجا واط وتولد طاقة كهربائية قدرها 3 مليارات و830 مليون كيلو واط/ ساعة في السنة.

وفي ديسمبر 2000، قررت الحكومة البريطانية منح قرض لشركة بريطانية مرشحة لبناء سد ايليسو الذي تقدر تكاليفه وحده بـ 1.75 مليار دولار، ويحتاج المشروع إلى (ائتمانات تصدير) من تسعة بلدان تأتي بريطانيا في مقدمتها. ويهدف المشروع كذلك إلى إنشاء السد، وتشكيل بحيرة اصطناعية ضخمة وراءه.

تعرض مشروع سد ايليسو ولا يزال لانتقادات لاذعة من أنصار البيئة الذين أكدوا بأنه سيؤثر على معيشة أكثر من ستين ألف شخص يعيشون على ضفاف نهر دجلة في كردستان تركيا، كما عبرت وكالات التنمية الدولية، عن قلقها من أن يؤدي بناء السد إلى خفض كبير في منسوب المياه في نهر دجلة مما سيؤثر سلبا في الدولتين المتشاطئتين سوريا والعراق، وأثيرت مخاوف من أن تغمر مياه البحيرة الاصطناعية الناتجة عن المشروع، بعض الآثار التركية المهمة.

والانتقادات للسد في بريطانيا جاءت بتحريض من مجموعات الدفاع عن حقوق الإنسان ويسعى عضوا مجلس العموم البريطاني آن كلويد وبيتر لويد إلى تقصي آراء سكان المنطقة في جنوب شرقي تركيا حول مشروع ايليسو ويخشى مجلس العموم من أن اعتبارات حقوق الإنسان ستثير الشكوك في ادعاء الحكومة البريطانية بأنها تنتهج سياسة خارجية لا تراعي المبادئ الأخلاقية، ومن هنا فقد تعرضت الحكومة البريطانية إلى انتقادات شديدة لتأييدها لمشروع بناء السد ووضعت مجموعة

حكومية بريطانية، استجابة لضغوط من أطراف متعددة أربعة شروط قبل أن توافق على دعم المشروع بحوالي 450 مليون دولار وهذه الشروط هي:

1. البدء ببرنامج إعادة توطين مناسبة لستين ألف مواطن تركي معظمهم من الأكراد الأتراك سوف يضطرون إلى مغادرة قراهم عند بدء بناء السد.
2. استشارة سوريا والعراق.
3. وضع خطة لإنقاذ آثار تعود لأكثر من 2000 سنة.
4. إجراء تحسينات بيئية تتضمن تشييد قنوات مياه مجاري.

أدت الشروط الجديدة إلى انسحاب شركة سكانسكا، العضو السويدي من شركات البناء التي كانت ستتقاسم المشروع. ولكن توني بلير رئيس مجلس الوزراء البريطاني الاسبق أصدر أمرا بنقض توصية بالانسحاب من المشروع أصدرتها وزارة التجارة والصناعة البريطانية لكن مايك ويلتون، الرئيس التنفيذي لشركة بلفور بيتي، قال إن ثمة الكثير من القضايا العالقة في المشروع، وأن من مصلحة الشركة عدم الاستمرار. وقال أعضاء لجماعات سياسية وبيئية أن الشركات المشاركة في المشروع قد انسحبت لأن السد على نهر دجلة، وسيؤدي بناؤه إلى تشريد عشرات الآلاف من السكان، ويمكن أن يثير مشاكل جديدة مع سوريا أو العراق فضلا عن أنه يحطم كنوز بضمنها قلعة حصن كيفا التي تعود إلى القرون الوسطى.

وقال الدكتور مظفر عبد الله الأمين، رئيس شعبة المصالح العراقية الأسبق في لندن، إن جهود جمعية أصدقاء الأرض والفريق المناهض لسد ايليسو كللت بالنجاح، وشكر الأمين جماعات الضغط البيئية ذاكرا أن العراق وفر الكثير من المعلومات الخاصة بالآثار السلبية المحتملة لإنشاء السد، كما كشف أن تركيا حاولت تمرير مشروع السد بالقول أنها حصلت على موافقة العراق وسوريا، وأن السد لن يؤثر على انسيابية النهر. لكن أنقرة في الحقيقة اتخذت قرار السد منفردة رغم الاعتراضات العراقية والسورية.

موقف الحكومة التركية

قالت وزارة الخارجية التركية آنذاك في بيان لها أن تركيا ستستمر بالمشروع وأن انسحاب الشركات البريطانية والإيطالية محزن، ولكن تصميم الحكومة التركية على بناء السد مستمر. ويضعف إعلان الشركتين، جانب الهندسة المدنية من ائتلاف الشركات المضطلعة في تشييد السد، فبعد انسحاب الشركة السويدية، لم يبق إلا شركات تركية هي تيسكا ونورول وتيكيفن.

ونقلت وكالات الإنباء أواخر أغسطس 2006 خبر مشاركة السيد رجب طيب أردوغان رئيس الوزراء التركي في احتفال تدشين أعمال سد ايليسو قرب دراجيت جيت على بعد 45 كيلو مترا عن الحدود التركية – السورية الأمر الذي أثار مخاوف الحكومتين العراقية والسورية فضلا

عن محبي البيئة والإنسان من منظمات المجتمع المدني في الكثير من بلدان العالم، خاصة وأن السد سيغير أنماط حياة السكان في تركيا، وسيحول أراضي عراقية وسورية إلى صحراء، وسيغمر مناطق أثارية قديمة في تركيا نفسها ويؤدي إلى نزوح سكان كثيرين، لذلك تنامت الانتقادات للحكومة التركية وهي تزداد يوما بعد آخر.

ومما ذكر في حينه أن السد سيؤدي إلى إغراق 52 قرية و15 مدينة بما فيها مدينة حصن كيفا التاريخية والاثارية وقد نشر اللورد البريطاني أفيوبيري في مايو 1999 رسالة مفتوحة أرسلها إلى رئيس الوزراء البريطاني آنذاك توني بلير بين فيها مخاطر بناء السد على السكان في تركيا كما اتهمت جمعية أصدقاء الأرض البريطانية وزير التجارة البريطاني، حسبما نشرت صحيفة الجارديان في عددها الصادر في 25 يونيو 1999، بأنه امتنع عن تقديم وثائق سرية تتعلق بالآثار البيئية التي تترتب عليها عملية بناء السد وخالف بذلك التعليمات المتعلقة بتشريعات حرية المعلومات البريطانية لسنة 1992.

<u>موقف العراق وسوريا</u>

تلقت جامعة الدول العربية مذكرتين رسميتين من العراق وسوريا بخصوص إسهام شركات سويسرية في بناء سد ايليسو على نهر دجلة. وأبلغت سوريا الجامعة بقيام بريطانيا بدراسة تمويل أحد السدود الكبيرة على نهر دجلة يدعى ايلسيو الذي تخطط تركيا لبنائه ضمن مشروع

الغاب قرب الحدود السورية العراقية مع تركيا دون التشاور على النهر مع البلدان المجاورة وهي العراق وسوريا مؤكدة أن هذا المشروع يشكل خرقا واضحا لقواعد القانون الدولي المتعلقة بالأعمال المقامة على الأنهار الدولية والحكومة العراقية أكدت في مذكرتها أن تطوير المزارع، وتوسيع الأراضي المروية في المنطقة التي أقر البنك الدولي تمويلها ضمن مشاريع الغاب ستؤدي إلى:

أ. إنقاص كمية المياه التي ستتوفر سنويا للعراق وسوريا.

ب. علاوة على ما سيترتب على ذلك من تلوث خطير.

ج. ونقص في قدرة توليد الطاقة الكهربائية لما سيؤثر سلبا في اقتصاد العراق وسوريا وتنميتهما.

وطالب التقرير وزراء الخارجية العرب باتخاذ تدابير بشأن إعادة النظر في تعاملات الأقطار العربية مع المؤسسات والشركات التي لها علاقة بتنفيذ المشاريع التركية على نهري دجلة والفرات لحين التوصل إلى اتفاق ثلاثي بين تركيا والعراق وسوريا يؤدي إلى قسمة عادلة لمياه النهرين.

<u>موقف جامعة الدول العربية</u>

حذرت جامعة الدول العربية، من خطورة مشاركة حكومتي بريطانيا والاتحاد السويسري وبعض الشركات التابعة لهما في بناء سد ايليسو على نهر دجلة، والذي تخطط تركيا لبنائه ضمن مشروع الغاب، وجاء

ذلك في تقرير أعدته جامعة الدول العربية وعرضته في اجتماعات وزراء الخارجية العرب في الرابع من سبتمبر1999.

ويوضح التقرير أن هذا التحذير قد أبلغ في رسائل بعث بها الأمين العام للجامعة آنذاك الدكتور عصمت عبد المجيد، إلى كل من روبن كوك وزير خارجية بريطانيا الأسبق وإلى وزير خارجية الاتحاد السويسري وأكد الأمين العام للجامعة في رسالتيه على المحاذير القانونية لقيام الشركات البريطانية والسويسرية بالإسهام في تمويل هذه المشاريع وحثهما على تلافي الآثار السلبية التي قد تنجم عن دعم حكومتي سويسرا وبريطانيا لهذا التمويل وذكر الأمين العام للجامعة أن هذا العمل من جانب الدولتين لا يتماشى ومبادئ القانون الدولي والأعراف الحضارية، وأنه مخالفة من جانب تركيا لقواعد القانون الدولي المتعلقة بالإنشاءات المقامة على الأنهار الدولية والتي تضمنتها المعاهدات والاتفاقات الدولية التي أقرتها الأمم المتحدة في مايو 1997 وكانت بريطانيا إحدى الدول التي صوتت عليها.

وكان الأمين العام للجامعة قد عبر لرئيس البنك الدولي عن قلقه وقلق الجامعة من استمرار البنك الدولي في تمويل هذه المشاريع التركية لما له من تأثير سلبي في الحقوق العربية في مياه نهري دجلة والفرات، وأعرب الأمين العام للجامعة عن أمله في أن يراجع البنك الدولي قراراته في هذا الشأن ضمانا لحقوق ومصالح الدول الأعضاء والتزاما بأهداف

ونظم البنك.

كما أشار الأمين العام للجامعة إلى التطمينات السابقة لرئيس البنك الدولي التي أكد فيها أن البنك لم يقم بتمويل مشروعات ضمن مشروع الغاب إلا إذا استوفت متطلبات سياسات العمليات للبنك خاصة ما يتعلق بقانون المجاري المائية.

وفي 17 يوليو 2000 أعلن في جامعة الدول العربية أنها طلبت من بريطانيا إعادة النظر في مشروعها لتمويل سد ايليسو خشية نزوح السكان بأعداد كبيرة والتأثير على استغلال الدولتين المجاورتين العراق وسوريا للموارد المائية.

وقال مسئول في الجامعة إن الجامعة بعثت رسالة إلى وزير الخارجية البريطانية الأسبق روبن كوك مؤكدة أن هذا السد الجديد يشكل انتهاكا للقوانين الدولية المتعلقة بالأنهار المشتركة وأعلن معاون الأمين العام للشؤون السياسية في الجامعة آنذاك (محمد زكريا إسماعيل) أن بناء السد سيؤدي إلى:

1. نزوح آلاف الأشخاص في المنطقة.
2. سيؤثر على موارد سوريا والعراق المائية من نهر دجلة.

والجدير بالذكر أن الأمانة العامة لجامعة الدول العربية تهتم بصفة خاصة بوضع نهري الفرات ودجلة، وقد اتخذ مجلس الجامعة عدة قرارات بشأنه منذ دورته 98 سبتمبر 1992 أكد فيها دعمه لحقوق كل من

العراق وسوريا في مياه نهري الفرات ودجلة ودعوته للحكومة التركية إلى الدخول في مفاوضات ثلاثية من أجل التوصل إلى اتفاق نهائي لتقسيم عادل ومعقول للمياه يضمن الحقوق للدول الثلاث وفقا لأحكام القانون الدولي وسبق للمجلس أن أعرب عن قلقه من استمرار تركيا في إقامة السدود والمشاريع الأخرى على النهرين دون التشاور المسبق مع الدولتين المتشاطئتين معها وحسب ما تفرضه المعاهدات الدولية والبروتوكولات المعقودة بين الدول الثلاث.

كما أعرب المجلس كذلك عن قلقه إزاء قرار الحكومة البريطانية بتمويل سد ايليسو التركي على نهر دجلة ودعاها للتوقف عن تمويل هذا السد داعيا الدول الأعضاء إلى إعادة النظر في تعاملاتها مع الشركات التي لها علاقة بتنفيذ المشاريع التركية على نهري الفرات ودجلة. وحث الدول الأعضاء التي لم تصدق على اتفاقية استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية، على الإسراع بالقيام بذلك.

كما أعرب الوزراء العرب عن قلقهم لاستمرار تركيا في إقامة السدود والمشاريع الأخرى على نهري الفرات ودجلة، دون التشاور المسبق مع الدولتين المتشاطئتين معها في استخدام هذين النهرين الدوليين وفق ما تفرضه أحكام القانون الدولي والمعاهدات الدولية والبرتوكولات المعقودة بين الدول الثلاث كما أعربوا عن القلق إزاء الدور الإسرائيلي المتنامي في مشاريع الغاب التركية، وخطورتها على الأمن المائي العربي وإزاء

استمرار اعتزام الحكومتين البريطانية والسويسرية منح ضمانات لتمويل سد ايليسو التركي على نهر دجلة ودعوتها إلى الاستجابة لاعتراضات الجهات الرسمية وغير الرسمية العربية منها والأجنبية بالتوقف عن ضمان تمويل هذا السد ودعوة الدول العربية إلى إعادة النظر في تعاملاتها مع الشركات التي لها علاقة بتنفيذ المشاريع التركية على نهري الفرات ودجلة، واستخدام علاقاتها مع الدول والمؤسسات الدولية التي تسهم أو تزعم الإسهام في تمويل هذه المشاريع أو ضمانها لإقناعها بالعدول عن ذلك لحين التوصل إلى اتفاق ثلاثي يضمن المصالح المشتركة للدول الثلاثة المتشاطئة، وحث الدول الأعضاء التي لم تصدق بعد على اتفاقية استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية ولم تودع وثائق التصديق لدى الأمين العام للأمم المتحدة على الإسراع للقيام بذلك وبذل الجهد لدى الدول الصديقة لاتخاذ الإجراء نفسه للتعجيل بدخول الاتفاقية حيز النفاذ، وتكليف الأمين العام للجامعة، بالاستمرار في بذل مساعيه مع الجانب التركي من أجل توصل الأطراف إلى حل عادل لحفظ حقوق الطرفين العربيين ومتابعة الاتصالات مع الجهات الأجنبية التي تعتزم الإسهام في ضمان تمويل وتنفيذ مشروع ايليسو لإقناعها بالتأثيرات الخطيرة لمثل هذه المشاريع والعدول عن ذلك ولقد كان لتلك الجهود أثر واضح في التطورات اللاحقة وأبرزها انسحاب شركات المقاولات البريطانية والإيطالية التي كانت تركيا تعول عليها في

تنفيذ المشروع وأشارت هيئة الإذاعة البريطانية في نشرتها التي أذيعت يوم 13 نوفمبر2001 أن شركة بلفور بيتي البريطانية وامبريليو الإيطالية وهما أكبر الشركات المساهمة في تشييد سد ايليسو الضخم في تركيا، قررتا الانسحاب من المشروع ويعد هذا القرار ضربة قاصمة للمشروع الذي يحظى بدعم شخصي من رئيس الوزراء توني بلير، ونقلت صحيفتا الغارديان والفايننشال تايمز البريطانيتان، عن شركة بلفور بيتي الإنشائية العملاقة قولها بأنها قررت الانسحاب لأن أسبابا اقتصادية واجتماعية وبيئية تقف حائلا أمام البدء به ويأتي الإعلان المفاجئ هذا بعد أسبوع من التكهنات من أن رئيس الوزراء البريطاني كان يريد مكافأة تركيا لمساعدتها في الحرب في أفغانستان.

وجاء في بيان أصدرته شركة (بلفور بيتي) في 13 نوفمبر 2001 أن قرار الانسحاب جاء نتيجة تقييم شامل ودقيق لكل الأمور التجارية والبيئية والاجتماعية المتعلقة بالمشروع وحظي بيان الشركة إلى القول بما أن هذه القضايا لم تجد حلولا إلى حد الآن ولا في الأفق المنظور لذلك تعتقد بلفور بيتي بأنه ليس من مصلحة مساهميها استمرارها في المشروع.

ويذكر أن انسحاب شركة بلفور بيتي ليس سوى الأخير في سلسلة من الانسحابات المماثلة من مشروع سد ايليسو، فقد انسحبت شركة سكانسكاما السويدية في العام 2000 بسبب ما وصفتها بالصعوبات

المتعلقة بالتفاوض مع الشركات المساهمة الأخرى، وعقب انسحاب شركة بلفور بيتي لم يتبق من الشركات الأجنبية المساهمة في المشروع سوى شركة نمساوية واحدة متخصصة في تقنية المشاريع الكهرومائية وكانت الحكومة البريطانية قد دعمت المشروع منذ البداية دعما قويا قائلة إن من شأن ذلك توطيد علاقاتها مع أنقرة ولم يتضح بعد ما إذا كان انسحاب الشركة البريطانية سيؤدي إلى تأجيل المشروع وقال كريم يلدز المدير التنفيذي لمشروع حقوق الإنسان في تركيا لهيئة الإذاعة البريطانية (BBC): إن المشروع برمته أصبح في مهب الريح، وأضاف أنه لخبر عظيم، لكن الحكومة التركية لا تشارك أنصار البيئة وحقوق الإنسان بخطتهم، بل بالعكس تعد أنقرة إلغاء المشروع بوصفه ضربة لتركيا التي ما لبثت تحاول اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية إلى البلاد وما يلفت النظر حقا أن شركة الستوم الفرنسية، بدأت أواسط سنة 2002، تتفاوض مع الحكومة التركية لتنفيذ سد ايليسو ضاربة عرض الحائط بالانتقادات الموجهة لهذا السد وخاصة من حيث الآثار السلبية على حقوق العراق في كمية ونوعية مياه نهر دجلة المتدفقة إليه، فضلا عن تأثير السد على البيئة، والسكان، والصحة، والآثار ويتطلب الأمر السعي بكل الوسائل المتاحة للضغط على الشركة الفرنسية من خلال المنظمات البيئية والاجتماعية إلى جانب مفاتحة الحكومة الفرنسية لمنع هذه الشركة من التعاقد مع الجانب التركي لاسيما أن الكثير من الشركات

البريطانية والسويدية والإيطالية والسويسرية، أعلنت انسحابها من المشروع للأسباب المشار إليها أنفا.

ويقتضي من المؤسسات الإنسانية والبيئية والشعبية في العراق وسوريا وخاصة منظمات المجتمع المدني أن تعمل بكل السبل المتاحة، وبالتعاون مع منظمة الصحة العالمية، ومنظمة البيئة الدولية، وجمعيات حقوق الإنسان، لتوضيح مخاطر هذا السد على الصحة والبيئة ليس على العراق وسوريا فحسب بل وعلى تركيا كذلك هذا إضافة إلى تعارض إنشاء هذا السد مع القوانين الدولية المعروفة والمتعلقة بالأنهار الدولية.

حرب المياه.. السيناريو الأسود

أثارت أزمة حوض النيل والخلافات الدائرة بين مصر والدول المشتركة معها ، ملف المياه العربية والأمن المائي العربي خاصة في ظل بروز العديد من الدول التي تعبث بالحقوق العربية ، وظهور العديد من التقارير والتحذيرات التي تنذر بحدوث فقر مائي قريب ، إضافة إلي الحديث أن الحروب القادمة ستكون علي المياه وليس الثروات الطبيعية وعلي رأسها النفط ، وبدايتها ستكون مصر .

ويؤكد الخبراء أن نذر الحرب بدأت خاصة بعد بروز الدور الإسرائيلي بشكل علني في الأزمة ، حيث قام وفد أفريقي رفيع المستوى من دول حوض النيل بزيارة إلى إسرائيل، أعدت لها منظمة يهودية أمريكية وسط تقارير تتحدث عن مشروعات إسرائيلية مزمعة على نهر النيل، ومما

يؤكد على التورط الصهيوني في الأزمة المائية الأخيرة بين مصر والسودان من جانب وباقي دول حوض النيل من جانب آخر هو تأكيد مصادر إعلامية إسرائيلية على أن الفترة القادمة ستشهد حرباً شعواء بسبب المياه، حيث زعمت صحيفة يديعوت أحرونوت في تقرير لها إن حرب المياه في المنطقة ستندلع في العقد المقبل، مشيرة إلي الأزمة الأخيرة التي فجرها توقيع دول منبع نهر النيل لاتفاقية جديدة لتقسيم مياه النيل التي استثنت مصر والسودان.

وأضافت الصحيفة الإسرائيلية أن التحدي الذي أبدته دول حوض النيل ضد الاحتكار المصري لمنابع النهر أغضب القاهرة وجعلها في حالة غليان، موضحة أن تلك الدول رفضت أي حل وسط، وقامت بنشر التهديدات قائلة : إن حرب المياه ستنشب خلال العقد المقبل.

وعلى الجملةً، فإن هدف إسرائيل الثابت من وجودها في أفريقيا هو الرغبة في الحصول على مياه النيل، والضغط على صانع القرار المصري،نظراً لحساسية وخطورة ورقة المياه في الإستراتيجية المصرية، وذلك عبر اعتماد تل أبيب على لعب دور غير مباشر في صراع المياه بين دول حوض النيل، استفادة من نفوذها الكبير في دول مثل، أثيوبيا، وكينيا، ورواندا، مستغلة الدعم الأمريكي الواضح لها من أجل السيطرة المشتركة على بلدان القارة الأفريقية، وهو ما يؤثر في

الأمن القومي المصري والسوداني، الأمر الذي يجعل من الأهمية سرعة التحرك لمحاصرة هذا التدخل الإسرائيلي، قبل أن يصبح خطراً حقيقياً، يهدد الجميع، ولعل مؤشر الأزمة الأخيرة مع دول حوض النيل خير دليل على ذلك.(1)

من أين تنطلق الرصاصة الأولى

وقعت 4 من دول حوض النيل العشرة، هي: أثيوبيا وأوغندا ورواندا وتنزانيا، الجمعة 14 مايو 2010 في مدينة عنتيبى الأوغندية على اتفاق إطاري جديد ينظم العلاقة بين دول حوض النيل ويتضمن 40 بندا وافقت دول الحوض علي 39 بنداً تقريباً تتعلق بإطار العمل التعاوني ولم يجر الاتفاق علي البنود المتعلقة بأمن المياه حيث لا تزال مصر والسودان دول المصب يتمسكان بحقهما في حصتهما الحالية من المياه 55.5 مليار متر مكعب لمصر + 18.5 للسودان، وحقهما في الموافقة أو الاعتراض علي أي مشروع لدول أعالي النيل الثماني يؤثر علي حصتهما من المياه.

---

1) عن مقال لأحمد حسين الشيمي – بتصرف

توقيع الاتفاق قاطعته مصر والسودان وغابت عنه كينيا والكونغو الديمقراطية ولم توقعه باقي دول أعالي النيل الأربعة الأخرى كينيا والكونغو وبورندي بالإضافة إلى دولة إريتريا كمراقب بعد استقلالها عن أثيوبيا، ويحتاج إلى توقيع كل دول حوض النيل التسعة على الأقل باستثناء اريتريا كي يكون نافذاً قانونياً، ولأن دول أعالي النيل تدرك اعتراض مصر والسودان على الاتفاق ما لم يقر حقوق الدولتان في حصص ثابتة من المياه، فقد أعطت المفوضية التابعة لهما مهلة للدول للتوقيع علي الاتفاق الإطاري لمدة عام تنتهي في 13 مايو 2011.

ما يهمنا من هذا الاتفاق الذي بدأ التوقيع عليه ـ بصرف النظر عما يقال عن عدم قانونيته ـ هو أنه خلق أمر واقع جديد وأطلق الطلقة الأولي في حرب مياه حقيقة منتظرة في المنطقة، وأظهر عداء الدول الأربع الموقعة صراحة لمصر، وأخطرهم أثيوبيا التي ينبع منها قرابة 87% من مياه النيل وبها نشاط صهيوني مكثف لبناء سدود علي النيل ستضر مصر على المدى البعيد وأيضا – بصرف النظر عن التجاهل المصري لأهمية الاتفاق واعتباره كأن لم يكن – هو أن توقيع أربعة دول على الاتفاق سيمهد الطريق أمام بدء أعمال المفوضية الدائمة لدول حوض النيل والتي سيكون مقرها في عنتيبي كما صرحت جنيفر ناموياتجو وزيرة الدولة للمياه في أوغندا التي سعت بخبث لتدشين شرعية مفقودة لهذه المفوضية عندما حملتها مسئولية التفاوض ـ نيابة

عن الدول الموقعة : لحل بعض القضايا العالقة بيننا وبين مصر والسودان.

مصر .. هل تكون نقطة بداية الحروب ؟

أثار رفض مصر التوقيع على اتفاقية حوض النيل دون وجود نصٍ صريحٍ يضمن عدم المساس بحصتها من المياه والإخطار المسبق عن أي مشروعاتٍ تقوم بها دول أعالي النيل، وأن يكون لتعديل الاتفاقية بإجماع الدول العشر مصر والسودان وأثيوبيا وأوغندا وكينيا وتنزانيا ورواندي وبوروندي والكونغو الديمقراطية الكثير من ردود الفعل بين الدول المشتركة في اتفاقية حوض النيل وبين الخبراء المختصين بشئون المياه وتوقع الخبراء أن الحرب القادمة ستكون على المياه والنقص الشديد الذي تعاني منه جميع دول حوض النيل التي اقتربت من خط الندرة المائية فقد كشف تقرير صادر عن مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء عن عجز متوقع في الموارد المائية عن الاحتياجات بحلول عام 2017 مع وصول إجمالي كمية الموارد المائية المتاحة في البلاد إلى حوالي 71.4 مليار متر مكعب في مقابل الاحتياجات المائية التي تصل في نفس السنة إلى 86.2 مليار متر مكعب.

وقال التقرير أن كمية الموارد المائية المتاحة في مصر عام 2026 حوالي64 مليار متر مكعب، متوقعاً أن يتراجع متوسط نصيب الفرد في

مصر من المياه خلال السنوات القادمة حيث يصل إلى 582 متر مكعب سنوياً عام 2025 مقابل 860 مترًا مكعباً سنوياً عام 2023 و 1138 متراً مكعباً سنوياً عام 1986وأكد أن نهر النيل يمد مصر بحوالي 55.5 مليار متر مكعب بما يمثل حوالي 86.7% من إجمالي الموارد المائية المتاحة في مصر عام 2006 ، ومن المتوقع أن تنخفض مساهمته في إجمالي الموارد المائية المتجددة المتاحة في مصر إلى 8.5% عام 2017

وأوضح التقرير أن الزراعة في مصر استحوذت على النصيب الأكبر من الاستخدامات المائية ، وهو ما يمثل حوالي 83.3 % من إجمالي الاستخدامات عام 2008/2007 ،موضحا أن حوالي 12.9% زيادة في إجمالي كمية مياه الشرب المنتجة عام 2007/2006 مقارنة بعام 2004/2003 لتصل إجمالي الكمية المنتجة 7.25% مليار متر مكعب عام 2007/2006وأشار التقرير إلى أن 5.7 مليارات متر مكعب من مياه الشرب تم استهلاكها عام 2007/2006 مقابل 5.1 مليارات متر مكعب عام 2004/2003 بنسبة ارتفاع بلغت حوالي 11.8 % وحول ذلك يقول الدكتور فكري حسن الأستاذ بجامعة لندن في تصريحات لشبكة الإعلام العربية محيط عبر الانترنت أن مشكلة المياه في مصر أصبحت حقيقية، وهذا يمثل خطورة، ثم يعدد الأسباب في: زيادة السكان- نزوح الناس من الريف إلي المدن، والمدن تستهلك ماءاً أكثر، ثم الدخول في عصر

الصناعة واحتياجها للماء، وأخيراً الهدر الرهيب في الزراعة التقليدية ثم ضرب مثلاً بزراعة الأرز وقصب السكر وغيرها من المحاصيل التي تحتاج إلي ماء كثيف ويري أنه ينبغي أن نغير أنفسنا ونتكيف مع ضرورة تغيير أنماط الزراعة لدينا، ونتوسع في زراعة محاصيل لا تحتاج إلي ماء كثير، في نفس الوقت ننسي أن لدينا النيل، فنحن نجرفه من المياه، فمثلا هناك هدر يمثل3% بسبب المواسير المخرومة، غير التسريب من البيوت، ثم عدم احترام النيل، والخطر الأكبر أن نتعامل مع النيل وكأنه ليس موجودا ويحتاج إلي الرعاية الكاملة، من خلال الحفاظ عليه وعن إمكانية قيام حروب بسبب المياه ، يقول فكري حسن حكاية حروب المياه وارد جداً ولكن الحل الحالي يكمن في الإسراع في تكامل شامل، ولننظر إلي دول الاتحاد الأوروبي حين ضم دول أوروبا الشرقية، وكانت لمحمد علي تجربة في تكوين طبقة وسطي مصرية، لأنه وجد ضرورة للتغيير، فمثلا يمكن لمصر أن تولد كهرباء من الهضبة الأثيوبية بالاشتراك مع الحبشة وتبيعها للدول الأخري، ونحن في مصر نملك الخبرات العلمية الكبيرة، ومن خلالها نقيم جسراً اقتصادياً نتبادل فيه المصالح مع دول الحوض، ولدينا الخبراء في هذا المجال ويقول أن دخول العصر الصناعي هو الذي جعل العالم ينظر إلي مسألة المياه نظرة مختلفة، فالشركات العابرة للقارات أرادت عن طريق البنك الدولي أن تقوم بتسعير المياه، وبالتالي نحرم المزارعين من الزراعة، وتسعير

المياه كارثة كبري، فهي ستحيل العالم إلي الفقر والأمراض والأوبئة، وقد اكتشفنا كيف زادت أسعار الغذاء عندما أرادت القوي الكبري أن تستخرج الطاقة الحيوية من الزرع ويرى جمال نكروما الكاتب المتخصص في الشئون الأفريقية أن الدور الصهيوني في أثيوبيا لم يكن سوى بديل للدور الذي كان من المفترض أن تلعبه مصر في هذه الدولة المهمة، ويتساءل لماذا نركز في مصر على 15% من المياه ونتجاهل النسبة الأكبر في أثيوبيا؟ إن الزيادة السكانية في أثيوبيا، بالإضافة إلى القحط الذي يصيبها في بعض الأعوام والفيضانات في أعوام أخرى تدفع جميعها حكومة البلاد إلى البحث عن شريك يمتلك الإمكانيات المادية والفنية؛ لإقامة مشروعات زراعية وتنقية وتطهير المجاري المائية وإقامة السدود، ووجدته في الكيان الصهيوني ويستنكر ما وصفه بالدور السلبي وغير المقبول لمصر في المنطقة، مطالبًا مصر بمراجعة سياساتها جذريًا، ومراعاة حقوق دول حوض النيل، فضلاً عن توسيع رقعة التعاون والتنسيق معها، وأكد أن أية تفاصيل أخرى في الاتفاقية يمكن أن يتم الاتفاق عليها بشرط توافر مبدأ التعاون والتنسيق.

ويرى خبير المياه بمركز الأبحاث المصرية الدكتور محمد محمود أن هناك صوراً كثيرة للضغط على مصر حتى توافق على توقيع الاتفاقية الإطارية والتي تم إلغاء بند الأمن المائي بالكامل منها، لأن مصر تتمسك

ببنود الاتفاقية القديمة لعام 1959 المكفولة بالقانون والذي يعطيها حقها الكامل في مياه النيل البالغة 5.5 مليار متر مكعب سنوياً.

وإن هذا القدر من المياه لم يعد يفي باحتياجات مصر المتنامية في ظل زيادة معدلات النمو والتوسعات العمرانية، لذلك لابد أن تسعى إلى زيادة حصتها المائية بالحصول على نصيب إضافي وهذا من حقها حيث أن هذا منصوص عليه في الاتفاقية الجديدة بالنسبة لتوزيع الفائدة المائية من المشروعات التنموية وبمعايير خاصة تم الاتفاق عليها.

وأن مصر لابد أن تتمسك بشروطها في مؤتمر المياه المقبل، حتى تعمل على تأمين حصتها من مياه النيل خاصة أن أحد شروطها للموافقة على الاتفاقية الجديدة والذي تم رفضه وحدث خلاف كبير حوله هو أن يكون هناك إخطار مسبق عن أي مشروعات تقوم بها دول أعلى النيل، واتباع إجراءات البنك الدولي في هذا الشأن، كما أكد على أن يتم إدراج هذه الإجراءات في نص الاتفاقية كبند من بنودها، وليس في الملاحق الخاصة بالاتفاقية، ولأن هذا الشرط فيه تقييد لدول حوض النيل فقد رفضوه .

وتعود الأزمة المائية بين مصر ودول الحوض إلى تاريخ إعلان استقلال تنجانيقا، ثم وحدتها مع زنزبار في دولة تنزانيا عام 1964، حيث أصدر الرئيس التنزاني في ذلك الوقت جوليوس نيريري إعلانًا باسم مبدأ نيريري يقول بعدم الاعتراف بالاتفاقيات التي عقدتها الدولة

الاستعمارية قبل إعلان الاستقلال ومن بينها اتفاقية1929وقد انضمت إلى هذا المبدأ أوغندا وكينيا وطلبت الدول الثلاث من مصر التفاوض معها حول الموضوع، ثم وقعت تنزانيا مع رواندا وبوروندي اتفاقية نهر كاجيرا عام 1977 التي تتضمن بدورها عدم الاعتراف باتفاقات 1929، بل وطلبت حكومة السودان بعد إعلان الاستقلال أيضًا من مصر إعادة التفاوض حول اتفاقية 1929.

كذلك أعلنت أثيوبيا رفضها لاتفاقية 1929 واتفاقية 1959 في جميع عهودها السياسية منذ حكم الإمبراطور ثم النظام الماركسي منجستو وحتى النظام الحالي، بل وسعت عام 1981 لاستصلاح 227 ألف فدان في حوض النيل الأزرق بدعوى عدم وجود اتفاقيات بينها وبين الدول النيلية الأخرى، كما قامت بالفعل عام 1984 بتنفيذ مشروع سد فيشا - أحد روافد النيل الأزرق- بتمويل من بنك التنمية الأفريقي، وهو مشروع يؤثر على حصة مصر من مياه النيل بحوالي نصف مليار متر مكعب، وتدرس ثلاثة مشروعات أخرى يفترض أنها سوف تؤثر على مصر بمقدار 7 مليارات متر مكعب سنويًا وأيضا أعلنت كينيا رفضها وتنديدها -منذ استقلالها- بهذه الاتفاقيات القديمة لمياه النيل لأسباب جغرافية واقتصادية، مثل رغبتها في تنفيذ مشروع استصلاح زراعي، وبناء عدد من السدود لحجز المياه في داخل حدودها ويقول الكينيون: إن بحيرة فيكتوريا هي أكبر مصدر للمياه العذبة في العالم، إلا أن كينيا لا تستطيع

أن تستخدمها حتى لأغراض الزراعة بسبب بنود معاهدة حوض النيل، ويلقون باللوم على المعاهدة في أن 67% من الأراضي الزراعية الكينية غير قابلة للزراعة، على الرغم من أن الزراعة هي الدعامة الأساسية للاقتصاد الكيني؛ حيث تساهم فيه بنسبة 8% يقول الدكتور هاني رسلان رئيس وحدة دراسات حوض النيل بمركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية أن الكيان الصهيوني يلعب دورًا سلبيًّا ضد مصلحة مصر من خلال وجوده الأمني والسياسي والاقتصادي في دول منابع نهر النيل مثل أوغندا وكينيا وتنزانيا، بالإضافةِ إلى أثيوبيا ويشجع هذه الدول على التمسك بمواقفها الرافضة لتوقيع مبادرة حوض النيل المشتركة ويشدد على أن إستراتيجية الكيان عمومًا تتمثل في حصار العالم العربي من الأطراف، وبالتالي يمارس دوره لحصار مصر باعتبارها كبرى دول المنطقة.

ويشير إلى أن الدول المتعاونة مع الكيان الصهيوني ترتبط بمصالح وأهداف مشتركة يتم فيها استخدام قدرات تلك الدول في تنفيذ الأجندة الصهيونية مقابل إعطاء مزايا اقتصادية وأمنية لها ويؤكد أن مصر ترفض المساس بحصتها في مياه النيل وتعتبره خطًّاً أحمر لا يمكن تجاوزه، محذرًا من إمكانية دخول مصر إلى حيز الندرة المائية إذا وصل نصيب الفرد إلى00 5 متر مكعب.

وبالنسبة لدول المنبع والتي تعاني مشاكل مضاعفة في مصادر المياه

قال رسلان إن مصرَ لم تألُ جهدًا في تمويل مشروعات تطهير المجاري المائية، وحفر مئات الآبار، وإقامة السدود في تلك الدول بما يضمن أقصى استفادة من المياه المنحدرة من الهضبة الاستوائية ويضيف أن دول منبع النيل تتحفظ على اتفاقية عام 1929م التي وقَّعتها مصر مع بريطانيا، وتتضمن عدم إقامة أي إنشاءاتٍ على مجرى النيل دون موافقة مصر باعتبار أن الاتفاقية وُقِّعت في الحقبة الاستعمارية، كما تعترض على اتفاقية 1959م لتقاسم حصة مياه النيل بين مصر والسودان باعتبارها ليست طرفًا فيها.

ويرى رسلان أن السياسة المصرية في إدارة الأزمة هي البعد عن أي شيء يؤدي إلى الصراع، والبحث عن إطار تعاوني لتوفير موارد إضافية للمياه، وتقاسم الكميات المهدرة بين دول حوض النيل العشر واستبعد رسلان أن تؤدي الأزمة الحالية إلى نشوب صراعٍ بين دول حوض النيل أو قوى إقليمية أخرى، مؤكدًا استبعاد مصر لهذا النهج منذ تهديدات الرئيس السادات في السبعينيات بالدخول في حرب إذا تم تهديد مصالح مصر في المنطقة.

-هل تندلع حروب بسبب السدود؟

الآلاف من النداءات يطلقها المختصون بشئون المياه إلي العالم بأسره بأن الأرض بأكملها ستكون مهددة بالعطش منتصف هذا القرن أي في عام 2050، الأمر الذي يرجع إلى عدد من الأسباب، لعل أهمها: الارتفاع

المتزايد لسكان العالم، والتلوث، وسوء استخدام المياه خاصة في نظم الري، وبسبب درجة حرارة الأرض الآخذة في الارتفاع، وهو ما يُسمّى بظاهرة الاحتباس الحراري، والتي تزيد من مساحات الجفاف والتصحر ودفع هذا الخطر مؤسسة الاستشارات الدولية برايس-ووترهاوس-كوبرز للتأكيد على أن النزاعات ستزداد حدة بسبب نقص المياه، فيما حذّر آخرون من أن العديد من الحوادث الحدودية المرتبطة بالمياه قد تتحول إلى حروب مفتوحة بسبب النقص المتزايد في هذه الثروة الطبيعية وتُعدّ منطقة الشرق الأوسط إحدى بقاع العالم التي لا تتوقف فيها ألعاب الحرب على مدار العام، وربما يرجع ذلك إلى العقوبة القاسية التي حكمت بها الطبيعة عليه وجعلته ليس فقط مخزناً لأكبر احتياطيات البترول في العالم، ولكن أيضاً من خلال كونه من أكثر مناطق العالم ندرة في المياه ومن المفارقات الغريبة -كما يقول أحد الدبلوماسيين الغربيين- أن الدول الغنية بالبترول في المنطقة كلما حفرت بحثاً عن آبار للمياه صادفت آباراً للبترول ومنذ فترة ليست بالقصيرة يتنبأ أباطرة السياسة والدراسات المستقبلية بأن حروب القرن الحادي والعشرين لن تندلع بسبب البترول وإنما بسبب المياه وحذرت الأمم المتحدة من أن نصف سكان العالم تقريبا سيعانون نقصاً حادا في المياه بحلول عام 2025، داعية إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لتفادي أزمة مياه عالمية ناتجة عن زيادة السكان وارتفاع مستويات المعيشة والتغيرات في الأنظمة الغذائية وزيادة إنتاج

الوقود الحيوي وفي مقدمة التقرير العالمي الثالث لتنمية الموارد المائية، الذي يحمل عنوان المياه في عالم متغير، كتب كويشيرو ماتسورا رئيس منظمة الأمم المتحدة للتعليم والعلوم والثقافة (يونسكو) التقرير يوضح الحاجة إلى إجراءات عاجلة حتى يتسنى لنا تفادي أزمة مياه عالمية وأضاف قائلاً: رغم الأهمية الكبيرة لكل جوانب الحياة الإنسانية، فإن هذا القطاع ابتلي بنقص مزمن في الدعم السياسي وسوء الإدارة ونقص الاستثمارات وأكد الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون مرارا أن المياه قضية رئيسية بين إسرائيل وجيرانها العرب، كما أن نقص المياه يظل سببا رئيسيا كامنا في الصراع بإقليم دارفور غربي السودان والذي بدأ مع تمرد على الحكومة المركزية قبل ست سنوات.

ويبلغ عدد سكان العالم 6.6 مليارات نسمة ومن المتوقع أن يشهد زيادة قدرها 2.5 مليار بحلول 2025، ويحدث معظم النمو السكاني في الدول النامية وكثير منها في مناطق تكون المياه فيها شحيحة بالفعل ويؤكد الكثير من الخبراء أن بؤر التوتر الإقليمية المرتبطة بالسيطرة على المياه ستزداد مع تفاقم الجفاف في مختلف أنحاء العالم، وفي ظل الخلافات على الأنهار الحدودية أو العابرة للحدود أو الآبار الجوفية المشتركة التي ترفض الدول تقاسمها.

ومع ذلك، فإن هناك الكثير من الخبراء الذين لا يُستهان بآرائهم يرفضون ما يُثار من تهويل حول حروب المياه، ويؤكد هؤلاء أن القول

بإن حروب العالم المستقبلية ستُخاض ليس لأجل النفط بل من أجل المياه هو تنبؤ مشئوم استنبطته كل من وكالة الاستخبارات الأمريكية ووزارة الدفاع البريطانية، وحتى بعض المسئولين في البنك الدولي ومن بين هؤلاء الخبراء البروفيسور أسيت بيسواس الذي وصف هذا التهويل بأنه كلام فارغ، مؤكدًا أن مياه الكرة الأرضية تكفي البشرية لفترة 100 عام أخرى، وأن العالم لا يواجه أزمة مائية بسبب ندرة المياه الطبيعية، ولكنه يواجه أزمة سوء إدارة للمياه ودحض أيضاً هؤلاء الخبراء والأكاديميون نبوءة حروب المياه، معتبرين أنها غير واقعية وبعيدة المنال وواهية بل وخرافة، وأنه على الرغم من أن مناطق مهمة في العالم بالفعل ستواجه في غضون عقد أزمات حادة في التزود بالمياه، إلاّ أن هناك العديد من الأحداث التي أثبتت أن الدول تحسن التعاون فيما بينها حول هذه المسألة، وأن الحكومات مصممة على حل هذه المشكلات من خلال الحوار.

وهكذا، فإنه من الواضح أن هناك إدراكاً بأن المياه شحيحة بالفعل على الأقل في بعض المناطق، وستكون أكثر ندرة وحساسية، لكنْ هناك أيضًا تفاؤل بأن التعاون الإقليمي سيحول دون النزاع، وأن الحوار سينقذ الأجيال المقبلة من حروب متوقعة، مع عدم التهوين -في الوقت ذاته -من أن هناك مشكلة يواجهها العالم، ويجب التصدي لها بغض النظر عن تسميتها ندرة مياه أو سوء إدارة للمياه.

هل ستقدم مصر على حرب عسكرية مع أثيوبيا ؟

تعلقت الزيارة التى قام بها رئيس وزراء مصر إلى أثيوبيا والتى صرحت حولها الخارجية ومجلس الوزراء بانها زيارة دبلوماسية تتعلق بأمور تخص البلدين ، بشئ من السرية وكتمان الأحداث .

ان المشكلات التى تتعلق بشكل مباشر بمصر وأمنها من الداخل وخصوصا أمنها الغذائى وبدأت نزاعات حول الحصص المائية لدول حوض النيل ، نحن نجد أنه فى بعض دول حوض النيل منازعات إقليمية فيما بينها ، وعلاقات فاترة ،وتتعلق أزمة توزيع حصص مياه النيل بشكل مباشر بمصر والسودان ،باعتبار مصر دولة المصب والسودان دولة أكبر عدد من الروافد ، والمتابع للقضية يجد أن الأزمة تتجدد وتتعقد ، ورغم أن المشكلة لها بعد دولى يحركها إلا أن مواجهة مصر بشكل مباشر تكون مع أثيوبيا وهناك تدخل مصر فى مواجهة مباشرة مع الكيان الصهيونى، بشكل علاقات أثيوبية إسرائيلية تحاول بها إسرائيل تحقيق هدف تاريخى بالدخول إلى مجرى النيل .

وتتعقد الأزمة بشكل كبير مع قيام أثيوبيا ببناء مجموعة من السدود على مياة النيل وهو ما سيؤثر سلبا على حصة مصر من ماء النيل بل والنيل نفسه ، وهو ما يتعلق بأمور تخص الأمن الغذائى والسكانى .

كل هذه الأمور السابقة ، وما ترتب عليها جعل المحللون السياسيون

يميلون لكون الزيارة دبلوماسية من نوع أخر ، أو لنقل دبلوماسية الحرب ، وظهر ذلك بشكل كبير فى دراسة قدمتها دورية أمريكية مهتمة بالسياسة الدولية والأمور العسكرية ، ان زيارة رئيس الوزراء المصرى لأثيوبيا هى نوعا من دبلوماسية الحرب ، وبها تهديد مباشر ان مصر لن تقف عاجزة أمام تضررها مما يحدث بمياه النيل والأزمات المتعلقة به ، وأن الأزمة تتعقد بشكل كبير، وهى لا تتعلق فقط بفتور العلاقات المصرية الأثيوبية .

تعمق التقرير لمدى أحقية مصر فى شن حرب على أثيوبيا ، خصوصا وأن الأمر لا يتعلق بأمنها بشكل غير مباشر يجعلها تلعب فى ملعب خارجى ، ولكنه فى ملعبها الداخلى .

حرب المياه

حرب المياه، سلاح أقوى من السلاح النووى، وأقوى جميع الأسلحة وحرب المياه القادمة، هى حرب من مخطط صهيونى فقد أدلى رئيس الوزراء الأثيوبى ملس زيناوى بحديث قال فيه أنا لا أخشى أن يغزو المصريون أثيوبيا، وأنه ماض فى بناء السدود العملاقة فى أثيوبيا، وأنه لا يخشى حرب مصر

لماذا؟ وما هذه الجرأة؟

لأنه لا يتكلم بلسانه إنما يتكلم بلسان اللوبى الصهيونى، والذى تغلغل فى دول حوض النيل بشكل ملحوظ ويمول الحكومة الأثيوبية وبقية دول

حوض النيل، وقال السفير الأثيوبى لدى إسرائيل العلاقة الإسرائيلية الأثيوبية تنمو فى شتى المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياحة والاستثمار وشتى المجالات، وبين أن شركة الخطوط الجوية الأثيوبية تنقل ما بين (5:6) رحلات إلى إسرائيل أسبوعيا،وهذا كله يبين لنا العلاقة القوية بين إسرائيل ودول حوض النيل، وهى خطة صهيونية خبيثة وإسرائيل لديها خطة معروفة، وهى دولة من الفرات الى النيل، ونحن نعلم أن آخر دولة على النيل هى أثيوبيا، والتى بدأت فى بناء السدود على مياه نهر النيل، وأبرز هذه السدود سد تانابليز الذى تموله الحكومة الإيطالية بالاشتراك مع الحكومة الأثيوبية، سد تيكزى والذى يبلغ ارتفاعه 188مترا وسد كرادوبة وهو على الحدود.

الخاتمة

بعد استعراض المخاطر الناتجة عن بناء السدود خاصة فى أكثر مناطق العالم سخونة وأكثرها توترا ألا وهى العالم العربى الذى تتركز معظم توتراته حول نهر النيل ودجلة والفرات وبعد مقدمات الأزمات المائية ومخاطر شح الماء مع استشراء ظاهرة التصحر لم ينقصنا إلا أن نقول إن حرب الماء واقعة لا محالة خاصة أن مسئولين صهاينة سبق أن أعلنوا أن حرب يونية 67 كانت فى المقام الأول حرب مائية أى أن الحرب المائية بدأت ولكن على نطاق ضيق ولسوف تتسع دائرتها مع

زيادة عدد السكان وتنامى الحاجة إلى كميات أكبر من المياه لتلبية حاجاتهم منه وأعتقد أن مصر ستنطلق منها الشرارة الأولى لحروب المياه وأنها ستكون فى المقام الأول موجهة إلى أثيوبيا خاصة وأن مصر تعتمد على مياه نهر النيل بما يقدر بـ97% من احتياجاتها المائية كما ان حصتها فى المياه المقدرة ب55 مليار قدرت وعدد سكانها آنئذ 40 مليون نسمة أما الآن فقد قارب عدد السكان 90 مليون نسمة ورغم ذلك فحصة مصر من المياه مؤشرها يتجه إلى التناقص بفعل السدود

openkan.com